

مصر

استهداف النساء  
في محيط ميدان  
التحرير بالعنف  
القائم على نوع  
الجنس



منظمة العفو  
الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2013

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية  
Amnesty International Publications  
International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street  
London WC1X 0DW  
United Kingdom  
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2013

رقم الوثيقة: MDE12/009/2013

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.



منظمة العفو  
الدولية

# قائمة المحتويات

6	الاعتداءات والانتهاكات التي وقعت يوم 25 يناير 2013
8	الاعتداء على منقذي الضحايا
9	ثقافة الإفلات من العقاب
11	فشل استجابة السلطات
12	التوصيات
14	الهوامش



## "سوف لن ألتزم الصمت. وعلى كل نساء مصر أن يستيقظن - سواء أكن ممن تعرضن لهذا (الانتهاك الجنسي) أم لا. وفيما عدا ذلك، فسوف يستمر هذا النوع من أنواع العنف ..."

داليا عبد الوهاب ، إحدى المحتجات الناجيات من الانتهاكات الجنسية العنيفة التي وقعت يوم 25 يناير 2013، متحدثة لمنظمة العفو الدولية

تصاعدت خلال الشهور الماضية الاعتداءات الجنسية العنيفة على النساء بشكل ملحوظ في محيط ميدان التحرير الشهر. ولقد وصلت تلك الاعتداءات، بما في ذلك حالات الاغتصاب، إلى ذروتها وأكثر أشكالها وحشية يوم 25 يناير 2013، وذلك أثناء المظاهرات بمناسبة حلول الذكرى الثانية على انطلاق ثورة 25 يناير 2011 التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك.

وفي مذكرة أرسلت إليه بتاريخ 29 يونيو 2012، أي بعد فترة وجيزة فقط من انتخابه رئيساً، حثت منظمة العفو الدولية الرئيس محمد مرسي على التصدي للعنف المزمع والتمييز المستشري ضد النساء، بما في ذلك ما تتعرض له المحتجات من استهداف على أيدي عناصر القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. وعلى الرغم من تعهد الرئيس مرسي بأنه سوف يكون رئيساً لجميع المصريين، بيد أن مثل هذه الدعوات والمناشدات قد ذهبت أدراج الرياح.

فمن الحيوي أن يبرهن الرئيس مرسي، وقادة الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، على توافر إرادة سياسية قوية لديهم في سبيل التصدي للعنف القائم على نوع الجنس. وبوصفه رأس الدولة، فيتعين على الرئيس مرسي التحرك فوراً بغية ضمان التحقيق بشكل ناجز وفعال في جميع وقائع التحرش والاعتداءات والانتهاكات الجنسية التي تُرتكب بحق النساء في محيط ميدان التحرير، ومن ثم جلب الجناة للمثول أمام العدالة. وإلى أن ينتهي هذا المناخ الذي يستشري فيه الإفلات من العقاب على ما يُرتكب من عنف قائم على نوع الجنس، فسوف تستمر النساء في التعرض لاعتداءات عنيفة فيما يقلت الجناة دون أدنى ضرر يلحق بهم جراء ما يرتكبونه من أفعال. كما يتعين القيام بالإصلاحات المؤسسية التي طال انتظارها بغية عدم تكرار تلك الانتهاكات، ووضع حد لمسألة الإفلات من العقاب.

# الاعتداءات والانتهاكات التي وقعت يوم 25 يناير 2013

ولقد استلمت "قوة ضد التحرش/الإعتداء الجنسي الجماعي" (أوبانتيش)، وهي مبادرة شكلتها في نوفمبر من عام 2012 مجموعة من الأفراد والمنظمات المصرية العاملة في مجال حقوق الإنسان، بلاغات بوقوع 19 اعتداء بحق النساء المتواجدين في محيط منطقة ميدان التحرير يوم 25 يناير 2013. وذكرت ناشطات يعملن مع مبادرة "شفت تحرش" لمنظمة العفو الدولية أنهن اضطررن للتدخل والتعامل مع خمس حالات أخرى في ذات المنطقة قبيل تصاعد أعمال العنف. وأما الدكتورة ماجدة عدلي التي تعمل طبية في مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب الذي يوفر خدمات المساندة الطبية والنفسية والقانونية لبعض الناجيات، فلقد أكدت إصابة ما لا يقل عن امرأتين بجروح في منطقة الأعضاء التناسلية ناجمة عن استخدام الشفرات في محاولة الاعتداء عليهما، في الوقت الذي تعرضت فيه نساء أخريات للضرب و/ أو التهديد باستخدام السكاكين أو الموسى، والشفرات وغيرها من أنواع السلاح الأبيض.

وتضمنت قائمة الناجيات من تلك الاعتداءات رموز معروفة بين صفوف الحركات المدافعة عن حقوق المرأة، بالإضافة إلى ناشطات، و محتجات، ونساء من المارة والذين حاولوا جميعاً إنقاذ الناجيات ساعة وقوع الجريمة. ولقد وقعت معظم تلك الاعتداءات ما بين السادسة والعاشر من مساء ذلك اليوم في محيط ميدان التحرير، وخصوصاً في شارع طلعت حرب، ومدخل محطة السادات للمترو، وخلف جامع عمر مكرم، وبالقرب من أحد فروع مطعم هارديز للوجبات السريعة في ميدان التحرير.

وباستعراض روايات الناجيات وإفاداتهن، فيمكن القول أنه ثمة نمط واضح يتخلل تلك الاعتداءات، وهو ما تعزز من خلال شهادة الشهود، والناشطين والمحامين والأطباء الذين لعبوا دوراً في إنقاذ الناجيات أو تقديم المساندة لهن فيما بعد. وبموجب ذلك النمط، تقوم مجموعة من الرجال ممن هم في العشرينيات أو الثلاثينيات من العمر باستهداف النساء فرادى عبر عزلهن عن الأصدقاء و الزملاء قبل أن يتزايد عدد أفراد تلك المجموعة تدريجياً. وبعد أن يلتحق أفراد المجموعة حول الناجية، تبدأ الأيدي بلمس جسدها، وخصوصاً صدرها، وأعضاءها التناسلية، وإليتها، وتعرض أيضاً لشد شعرها، وتجاذب جسدها باتجاهات مختلفة، إضافة إلى محاولات تجريدها من ملابسها، وهي محاولات أصابت النجاح في بعض الأحيان. ومن ثم تتعرض الناجية لسحلها بعنف بينما يحيط أفراد المجموعة الغوغائية بها من كل جانب.

وتراوحت مدة استمرار تلك الاعتداءات ما بين بضعة دقائق وما يزيد على الساعة الواحدة، وذلك إلى أن يجري إنقاذ النساء الضحايا على أيدي آخرين، أو إلى أن يتركهن الجناة وشأنهن. وتتضمن قائمة الأسلحة التي تُستعمل في مثل تلك الاعتداءات السكاكين والعصي، والتي تُوظف أيضاً في إبعاد من يهَيِّون للنجدة. وفي واقعة واحدة على الأقل من الاعتداءات التي وقعت يوم 25 يناير، اعتدى الجناة على سيارة الإسعاف التي وصلت لنقل الناجية إلى أحد المستشفيات، ولم يسمحوا لها بالمرور إلا بعد أن أخبرهم السائق أن السيدة قد تُوفيت حسب رواية شهود العيان الذين كانوا حاضرين. وذكرت الناجيات، والأشخاص الذين حاولوا مساعدتهن أثناء الاعتداء أن الجناة غالباً ما يزعمون أنهم بصدد المساعدة بيد أنهم في الواقع كانوا يرتكبون الانتهاكات بحقها. وقالوا أيضاً أنه من الصعوبة بمكان تقييم ما إذا كان الشخص يحاول المساعدة بالفعل أم أنه كان ضالماً في الاعتداء مع أفراد المجموعة.

وأما الناشطة المعروفة الدكتورة راوية عبد الرحمن، وهي جدة تبلغ من العمر 67 عاماً، فتروي لمنظمة العفو الدولية تفاصيل الاعتداء عليها أثناء مشاركتها في مسيرة ومظاهرة نسائية يوم 25 يناير 2013. ووصفت الدكتورة التي تُعد من أبرز قيادات تنسيقية العمل الجماهيري لنساء مصر كيف تجمعت مجموعة قوامها 10 نساء في السابعة والنصف مساءً عند التمثال ميدان طلعت حرب، وأنهن بدأت بالهتاف بشعارات تدعو إلى تمكين المرأة، وتنتقد الرئيس مرسى، ومجلس الشورى، وجماعة الإخوان المسلمين. وقالت الدكتورة راوية أن 20 امرأة أخرى انضممن إليها وإلى زميلاتها، إضافة إلى حوالي ألف من المارة والمشاركين. وبعد ذلك، وصلت إلى المكان مجموعة من شيوخ الأزهر (المؤسسة الدينية والتربوية الرائدة في مصر) إلى عين المكان، وتحدث أحدهم مؤكداً على وسطية الإسلام واعتداله فيما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة وغير المسلمين. وفي حوالي التاسعة مساءً، بدأت المجموعة بالتحرك من ميدان طلعت حرب باتجاه ميدان التحرير برفقة شيوخ الأزهر. وقالت الدكتورة راوية، أنه وأثناء تحرك أفراد المجموعة على طول شارع طلعت حرب، لاحظت مجموعة أو حشد من الرجال في العشرينيات والثلاثينيات من العمر ممن لم يكونوا من بين المشاركين في الاحتجاج في البداية. وأضافت الدكتورة راوية أن أفراد تلك المجموعة سرعان ما قاموا بتشكيل سلسلة حول النساء، بزعم حمايتهن في بداية الأمر. ومن ثم وصفت الدكتورة ما حدث بعد ذلك قائلةً:

"لم يعد بوسعي مشاهدة الشيوخ الذين كانوا يمشون أمامنا ... ولقد أخذت المساحة تضيق شيئاً فشيئاً، وبدأت أسمع (حذف اسم زميلتها) تصرخ. واختفت الفتاة التي كانت بجانبني ... وتناولتني عشرات الأيدي، وأخذ بعضها يلمس فخذي.. فبدأت بالصراخ قائلة: (ما هذا؟ ما الذي يحدث؟) ومن ثم قام خمسة أو ستة رجال بسحلي بعيداً عن الدائرة أو السلسلة التي شكلوها، فيما حاول أحدهم رفع ملابسني... ولم يتمكنوا من القيام بذلك كوني كنت أرثدي عدة طبقات من الملابس إضافة إلى معطف طويل... وكانوا يجذبونني ويدفعون بي في كل اتجاه. وشعرت في بعض الأحيان أن قدماي لم تعودا تلامسان الأرض تحتي."

وفي نهاية المطاف، ترك أفراد المجموعة الغوغائية الدكتورة راوية عبد الرحمن لملقاة إلى جانب إحدى عربات بيع الأطعمة، فيما عرض عليها أحدهم - وتعتقد هي أنه كان أحد الذين اعتدوا عليها - قليلاً من الماء. وبالإضافة إلى الطبيعة المنسقة للاعتداء، فلقد قاد هذا التصرف الأخير الدكتورة راوية إلى الاعتقاد بأن الاعتداء مدبر ويهدف إلى ثنيها وغيرها من النساء عن الانضمام إلى الاحتجاجات، وإلى صفوف المعارضة ككل. ولقد ألحق الاعتداء بالدكتورة راوية إصابات استدعت خضوعها للعلاج الطبيعي.

وأما المغنية والأم لطفل وحيد **داليا عبد الوهاب** (39 عاماً)، فلقد تعرضت للاعتداء الجنسي في ذات المسيرة أنفة الذكر. وتكاد شهادتها تطابق رواية الدكتورة راوية، إذ وصفت لمنظمة العفو الدولية ما حصل قائلةً:

"فجأة، اجتاحتني موجة عارمة من البشر. ووجدت نفسي ملقاة على الأرض طوال ما يقرب من خمس دقائق، بينما انهمكت ملايين الأيدي بانتهاك جسدي... وفي ثواني، نُزعت سترتي وصديريتي عني، وحاولوا تجريدي من قميصي وبنطالي، وفقدت نظاراتي في خضم العراك الناجم عن المقاومة... وقاموا بالدوس بأقدامهم عليّ، وشدوا شعري... ولم أعد قادرة على رؤية الوجوه. وشعرت كما لو أنني قد أوشكت على الاختناق، بل إنني كنت أختنق بالفعل. ولقد تجاذبوني ودفعوني في جميع الاتجاهات... ولم أعد قادرة على المشي... فلقد شعرت كما لو أنني كنت مشلولة، فلقد توقفت دماغي عن العمل، ولم أعد أرى شيئاً، وظننت بأن ساعتني قد دنت."

وتعرضت **داليا عبد الوهاب** بعد ذلك للسحل إلى داخل أحد الشوارع المظلمة وسط مجموعة الغوغاء، ودُفع بها باتجاه سياج معدني، وتعرضت للتهديد بسكين مطبخ. وفي الأثناء، انهمكت أيادٍ أخرى بلمس مؤخرتها. وجرى

حملها في نهاية المطاف إلى أحد أكشاك بيع الكتب. وهناك اصطحبته امرأة ترتدي نقاباً إلى إحدى الخيام الطبية. واضطرت داليا عبد الوهاب إلى البقاء متخفية داخل الخيمة لبرهة إلى أن أتت امرأتان أخريان وأحد الرجال، ورافقوها إلى بر الأمان في حوالي العاشرة مساءً. وعلى الرغم من المحنة التي مرت بها، والضغوط التي مورست عليها من المقربين منها بضرورة السكوت خشية وصمة "العار" التي يمكن أن تلحق بها، فلقد أثرت داليا عبد الوهاب التحدي، وقالت لمنظمة العفو الدولية:

"يعتريني الكثير من الغضب بالفعل؛ وأريد أن أطالب بحقوقتي، ولن أخاف، وسوف أستمر بالمشاركة في المظاهرات والنزول إلى الشوارع.. فبعض الأمور السيئة التي تصيبك قد تكسرك، بيد أنه ثمة أمور أخرى تجعل منك شخصاً أكثر قوة.. وأشعر أن هذه المحنة سوف تجعلني أكثر قوة."

كما انبرت نساء أخريات بشجاعة وكشفن عما تعرضن له على الملأ. فعلي سبيل المثال، ظهرت الدكتورة هانية مهيب على شاشة التلفاز في الأول من فبراير، وتحدثت عن تعرضها للاعتداء من طرف "مجموعات من الأشخاص"، وأشارت إلى وجود الكثير من الأيادي التي انتهكت جسدها في ميدان التحرير بتاريخ 25 يناير 2013، وتركتها دون بنطال.<sup>1</sup>

## الاعتداء على منقذي الضحايا

وغالباً ما تعرض الناشطون و الناشطات الذين ينسقون جهود إنقاذ ناجيات الاعتداءات التي وقعت خلال الأشهر الأخيرة للانتهاك الجسدي والجنسي أيضاً. وذكرت جانيت عبد العليم من مجموعة "شفت تحرش" لمنظمة العفو الدولية أنها، وعقب إبلاغها بوقوع اعتداء مزعوم، هُرعت إلى عين المكان برفقة ناشطة أخرى. ولقد وقعت الحادثة في ميدان التحرير حوالي الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم 23 نوفمبر 2012، وذلك أثناء الاحتجاجات على الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي.<sup>2</sup> ولقد وصفت جانيت لمنظمة العفو الدولي تفاصيل ما حدث قائلة:

"هرولت مقتحمة حلقة من الرجال بغية إنقاذ البنت؛ ولقد أتاح لي الرجال إمكانية الدخول بينهم. وبعد أن وجدت نفسي داخل الدائرة، أيقنت أن التي تتعرض للاعتداء لم تكن سوى زميلتي، وأن الاعتداء المزعوم لم يكن سوى طعم لاستدراجنا إلى المكان وترهيبنا وانتهاكنا... وفجأة، وجدت أيادي تلامس صدري، وتندس داخل صدريتي، وتضغط حلمتي... وكنت أحاول الدفاع عن نفسي وسمعت زميلتي تصرخ. شاهدتها عارية الصدر، وقد قطعوا صدريتها من الوسط... وفي خضم ذلك كله، كانوا يكيلون الشتائم لنا، ونعتونا بالساقطين، وأنا أردنا لهذا أن يحدث بإقحامنا نفسنا وسط حلقة من الرجال. ولقد شعرت في إحدى اللحظات أن حوالي 15 يداً قد امتدت لتلامس جسدي... وسحبني أحدهم وشد ملابسي، وأخذ يسحلني على الأرض... فيما دس آخر يده داخل بنطالي."

ولحسن الحظ، فلقد تمكن محتجون آخرون من إيصال الناشطين إلى بر الأمان في إحدى المستشفيات الميدانية القريبة. كما أنهم اقتادوا أحد المعتدين إلى قسم الشرطة، ومن ثم إلى وكيل نيابة قصر النيل.

كما تعرضت إحدى المتطوعات مع قوة ضد التحرش/الإعتداء الجنسي الجماعي (أوبانتيش) للاعتداء أثناء محاولتها الحيلولة دون وقوع اعتداء آخر. ولقد نشرت راوايتها عبر موقع فيسبوك، ووصفت كيف هُرعت برفقة إحدى صديقاتها للتدخل في أحد الاعتداءات التي جرى الإبلاغ عنها، وكيف تعرضت الاثنان للاعتداء أيضاً. ولقد قدمت وصفاً لكيفية امتداد أيادي كثيرة لتمزق ثيابها، وتلامس جميع أعضاء جسدها، وخصوصاً صدرها وإليتها، فيما



دُست أيادٍ أخرى داخل بنطالها. ولقد تمكنتا في نهاية المطاف من الاحتماء داخل أحد المطاعم القريبة.

كما أنهت أعمال العنف اجتماعاً كانت تعقده حركة "شفت تحرش" في مبنى مكتبة الأجدية وسط القاهرة مساء يوم 30 يناير. وبحسب رواية المشاركين في الاجتماع، تعرضت إحدى المتطوعات للتحرش الجنسي بينما كانت تهم بدخول مبنى المكتبة. وبعد أن قامت هي بصفع الشخص الذي تحرش بها، هرولت مسرعة إلى داخل المبنى في حوالي السادسة والربع مساءً، بيد أن أشخاص يحملون سكاكين وسيوف لحقوا بها، وكسروا الباب وتسببوا بأضرار كبيرة في المكتبة.

كما تعرض من تطوعوا لمساعدة ناجيات الاعتداءات من النساء للعنف الجسدي أيضاً، بما في ذلك التعرض للانتهاك الجنسي. وأخبرت **داليا عبد الوهاب** (أنظر في الأعلى) منظمة العفو الدولية أنها، وبينما كانت تجلس داخل إحدى الخيام الطبية، شهدت تعرض أحد الرجال للضرب على رأسه باستخدام عصي بينما كان يحاول الوصول إليها.

ووصف أحد المتطوعين مع قوة ضد التحرش/الإعتداء الجنسي الجماعي (أوبانتيش) كيف حاول عدد من الرجال دس أياديهم داخل بنطاله، وضربه أثناء انهماكه في محاولة إنقاذ امرأة كانت تتعرض للاعتداء بتاريخ 25 يناير الماضي.<sup>3</sup>

## ثقافة الإفلات من العقاب

وتعتقد العديد من الناشطات في مجال حقوق المرأة، وغيرهم من النشطاء و الناشطات أن الاعتداءات الجنسية على النساء هي اعتداءات منسقة ومنظمة – لربما من خلال أطراف مرتبطة بالدولة – بهدف إسكات صوتهن، وإبعادهن عن الأماكن العامة، والأحداث السياسية التي تشكل مستقبل مصر، وكسر روح المعارضة. وأشارت الناشطات إلى لجوء الجناة إلى استخدام أساليب وتحركات متشابهة في الاعتداءات التي يتركبونها، والتي يظهر أن قد صُممت لإهانة النساء وترهيبهن. كما أكدت الناشطات على أنه تظهر على الجناة ملامح يُسر الحال، وأنهم يتسمون بالهدوء أثناء ارتكابهم لفعاليتهم، مما يدل على عدم خشيتهم من العقاب.

ومن الجدير ذكره في هذا المقام أن هذا النمط من العنف الجنسي الموجه ضد المحتجات هو أحد بقايا أساليب اللجوء إلى التحرش والانتهاك الجنسي بحقهن إبان حكم الرئيس السابق حسني مبارك أيضاً. ففي عام 2005 على سبيل المثال، قيل أن مجموعات من الرجال قد تم التعاقد معها من أجل الاعتداء على الصحفيات اللواتي كن يشاركن حينها في الاحتجاج الذي دعا إلى مقاطعة الاستفتاء على تعديل الدستور. وحتى تاريخه، فلما تجر مقاضاة أحد على ارتكاب تلك الجرائم في مصر.

وإبان فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة (أي من 11 فبراير 2011، وحتى 30 يونيو 2012) استهدفت المحتجات، وخصوصاً أثناء التظاهرات المنادية بحقوق المرأة، ووقف التحرش الجنسي.<sup>4</sup>

ولقد قامت القوات المسلحة بتعذيب المحتجات ومعاملتهم معاملة مهينة في عدة مناسبات، وذلك لاعتبارات قائمة على نوع الجنس على ما يظهر. ويبرز من بين الأمثلة الأكثر وضوحاً على ذلك، واقعة إخضاع عناصر القوات المسلحة لسبع عشرة امرأة من المحتجات لما يُعرف "بفحوصات العذرية" بتاريخ 9 مارس 2011. وحتى الساعة، لمَّا تجر مقاضاة أي شخص على إجراء "فحوصات العذرية" قسراً، وفي مارس من عام 2012، ردت المحكمة

العسكرية الدعوى التي رفعتها إحدى المتضررات من الخضوع "لفحوصات العذرية".<sup>5</sup>

ولم يكن يوم 25 يناير 2013 هو الأول من نوعه الذي تعرضت فيه النساء، بما في ذلك الصحفيات المصريات والأجنبيات للاعتداءات الجنسية في محيط منطقة ميدان التحرير منذ تخلي حسني مبارك عن السلطة. ولقد برزت إلى حيز الوجود إفادات عديدة تفيد بوقوع اعتداءات عنيفة على النساء يوم 23 نوفمبر 2012 بالإضافة إلى الشهادة التي وردت على لسان جانيت عبد العليم (أنظر في الأعلى). فلقد وصفت ياسمين البرماوي على شاشة التلفاز تفاصيل اعتداء مروع تعرضت له في ذلك اليوم، واستمر مدة 70 دقيقة، لتجد نفسها بعده دون قميصها وصديريتها. كما قُطع سروالها وتنورتها من الخلف باستخدام شفرة على ما يظهر.<sup>6</sup>

وبالمقارنة مع الاعتداءات التي وقعت يوم 25 يناير الماضي، ثمة عدد أقل الآن من الاعتداءات العنيفة التي تقع، بيد أنها مستمرة، وخصوصاً أثناء الاحتجاجات التي شهدتها ميدان التحرير في الأول من فبراير الجاري. ولقد استمرت الجهود التي تقوم بها الناشطات في مبارادات من قبيل "قوة ضد التحرش/الإعتداء الجنسي الجماعي" (أوبانتيش)، و"امسك متحرش"، و"تحرير بودي جارد"، و"شفت تحرش" وغيرها من الجهات في سبيل الحيلولة دون وقوع الاعتداءات والاستجابة في حال وقوعها، ومساعدة الناجيات. وأثناء مراقبة ممثلة منظمة العفو الدولية لعمليات مبادرة (أوبانتيش)، تدخل أفراد المبادرة للمساعدة في ما لا يقل عن ثلاث حالات تضررت جراءها أربع من الضحايا في إطار اعتداءات وقعت ما بين الخامسة والنصف، والسابعة والنصف من مساء الأول من فبراير. ولقد احتاجت امرأة واحدة على الأقل إلى العلاج في المستشفى جراء تعرضها للاعتداء الجنسي. وكما هي الحال في الاعتداءات السابقة، هاجمت مجموعات الغوغاء سيارات الإسعاف، والمستشفى الميداني الذي لاذت الناجيات به.

ومن الواضح أن تلك الاعتداءات قد أضحت يسيرة على مرتكبيها جراء عمق تجذر التمييز ضد المرأة في نصوص القانون وواقع الممارسة العملي، ونتيجة للتوجهات المؤسسية التي تميز ضد المرأة، وتقاعس السلطات عن الوقاية من العنف ضد النساء، ومكافحته، ومعاقبة مرتكبيه، وعدم تبنيها للتشريعات المناهضة للتحرش التي تقترحها الناشطات النسوية.

ولقد أعلنت السلطات في أكتوبر 2012 عن خطط لسن قانون جديد يتصدى للتحرش الجنسي، بيد أنها لم تقم بإقراره بعد. وفي مارس من عام 2011، غلّظت التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات من عقوبة ارتكاب أشكال مختلفة من التحرش والانتهاك الجنسي. فعلي سبيل المثال، تنص المادة 268 على فرض عقوبة بالسجن تصل إلى 15 عاماً على مرتكبي جرم "هتك العرض"، بينما تنص المادة 306 مكرر على فرض عقوبة بالسجن تتراوح بين ستة أشهر وستين، أو دفع الغرامة، أو بكلتا العقوبتين بحق مرتكب التحرش اللفظي. وتشير الناشطات النسويات، والمحاميات المدافعات عن حقوق المرأة إلى أن هذه التعديلات لم تقدم الكثير لجهود مكافحة الظاهرة، أو التقليل من حجم انتشارها، وأكد أن الإفلات من العقاب على جرائم العنف والتحرش الجنسي لا يزال شائعاً.

وأما الدستور المصري الذي جرى إقراره في أعقاب استفتاء شعبي أواخر ديسمبر 2012، فلقد أخفق في حماية حقوق المرأة، وذلك جراء عدم حظره صراحةً للتمييز القائم على نوع الجنس،<sup>7</sup> الأمر الذي عمّق بشكل أكبر من الممارسات والتوجهات التمييزية.

## فشل استجابة السلطات

بالنظر إلى وصم من قبل المجتمع بخصوص موضوع التحرش والانتهاك الجنسي من النساء، لا يجري الإبلاغ عن معظم الحالات في هذا الإطار. وقليلة هي القضايا التي شهدت تجرأ نساء وفتيات على تحرير شكاوى بهذا الخصوص؛ إذ تواجه الراغبات في التقدم بشكاوى الكثير من العقبات التي تعترض سبيل نضالهم من أجل تحقيق العدالة. وذكر أحد المحامين المعنيين بقضايا التحرش الجنسي لمنظمة العفو الدولية أن ضباط الشرطة الذين يقومون بتسجيل الشكاوى، وكذلك وكلاء النيابة الذين يحققون فيها، يعمدون إلى حث المشتكيات على إسقاط الدعوى، و"مسامحة" الجناة. ويُعزى المحامي هذا النوع من التوجهات إلى نقص المهنية لدى أولئك الضباط ووكلاء النيابة، ورغبتهم في التخفيف من عبء القضايا التي ينبغي عليهم التعامل معها، وتقاعسهم عن إعطاء هذه القضايا الأولوية اللازمة، إذ أنهم ينظرون إليها على أنها جنح "هامشية" مقارنة بجرائم القتل العمد أو السرقة.

كما يلقي محامون آخرون وناشطات نسوية باللائمة على الثقافة التمييزية السائدة ضد المرأة، والتي تتخلل جميع طبقات المجتمع المصري، وخصوصاً مسؤولي أجهزة إنفاذ القانون الذين يمارسون الضغوط على المشتكيات كي لا يتسببن "بفضائح" لأنفسهن، أو يُنحون باللائمة عليهن بالتسبب في وقوع الحادثة جراء سوء اختيارها لما ترتديه من ملابس، أو لتواجدها "غير اللائق" في مكان عام. فعلى سبيل المثال، روت جانيت عبد العليم (أنظر في الأعلى) لمنظمة العفو الدولية كيف قام ضباط الشرطة ووكلاء النيابة الذين تعاملوا مع قضيتها بالضغط عليها كي تقوم بإسقاط شكاوها، وأنهم وافقوا على مضيض على تحرير شكاوى بناءً على إلحاحٍ منها، وبمساعدة من محاميها.

وتتضمن مجموعة العقبات التي أشار المحامون إليها عدم تواجد الشهود، أو عدم رغبتهم في الإدلاء بإفاداتهم، إضافة إلى أن الجناة مجهولي الهوية. وأخبر أحد المحامين منظمة العفو الدولية أن ما قاد الناجيات إلى الإحجام عن السعي وراء وسائل انتصاف قضائية هو انعدام التفهم لدى وكلاء النيابة وخبراء الطب الشرعي، وتحيزهم القائم على نوع الجنس في معرض تعاملهم مع قضايا الناجيات من العنف الجنسي.

وفي 28 يناير، أعلن النائب العام عن فتح تحقيق غي حادثة اغتصاب وقعت بتاريخ 25 يناير 2013. ويتعين أن تكون التحقيقات التي تُجرى في أحداث العنف تحقيقات كاملة ومحيدة ومستقلة بغض النظر فيما إذا جرى تحرير شكاوى مباشرة أم لا؛ كما إنه ينبغي عدم إشراك أي من الجهات التي يُحتمل ضلوعها في ارتكاب تلك الاعتداءات. ويجب أن تركز تلك التحقيقات على الوقوف على حقيقة إذا ما كانت تلك الاعتداءات الجنسية هي عبارة عن أفعال منظمة ومنسقة أم لا، وأن تحدد فيما إذا كانت أية أطراف مرتبطة أم غير مرتبطة بالدولة تقف وراء تلك الاعتداءات أو حرضت على ارتكابها.

## التوصيات

تدعو منظمة العفو الدولية القادة والزعماء السياسيين والدينيين في مصر إلى إدانة جميع أشكال التحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛

وتدعو المنظمة الرئيس مرسى إلى القيام بما يلي فوراً:

- أن يدين علناً جميع أشكال التحرش الجنسي والعنف الجنسي، وخصوصاً تلك المرتكبة منها بحق المحتجات المعارضات للحكومة، وأن يعاود تأكيد تعهد إدارته بحماية كرامة النساء وأجسادهن، واحترام حرية التعبير عن الرأي والتجمع؛
- وأن يحرص على إجراء تحقيقات كاملة ومحايدة ومستقلة في جميع القضايا التي يُزعم فيها ارتكاب العنف القائم على نوع الجنس، والاعتداءات على من يحاولون إنقاذ الناجيات، وخصوصاً تلك المرتكبة منها في محيط منطقة ميدان التحرير، ويهدف تحديد هوية الجناة وجلبهم للمثول أمام العدالة في إطار محاكمات عادلة، ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام. كما ينبغي لتلك التحقيقات أن تركز على مسألة تحديد فيما إذا كانت تلك الاعتداءات هي عبارة عن أفعال منظمة، وفيما إذا كانت أطراف مرتبطة أم غير مرتبطة بالدولة تقف وراءها؛
- وأن يضمن حماية الناجيات وأقربهن والشهود من التعرض لأي شكل من أشكال التهيب أو المضايقات؛
- وأن يحرص على أن تُبنى التحقيقات في جرائم العنف الجنسي بحق المرأة على أساس احترام حقوق الناجيات، وأن تستعين تلك التحقيقات بالعنصر النسوي والمحققين المدربين على التعامل مع قضايا العنف الجنسي، وعلى أن تكون نتائج التحقيق خاضعة للتحقيق من لدن المجتمع المدني والخبراء بغية ضمان جودتها، وكفاءتها من منظور النوع الاجتماعي، والحرص على ضمان المشاركة الكاملة للضحايا في مراحلها المختلفة؛
- وأن يحرص على أن يرافق التحقيقات في جرائم العنف القائم على نوع الجنس توفير تدريب فعال للمسؤولين في مجالات عدم التمييز وحقوق المرأة، ورفدها بالموارد الملائمة، وشمولها لآليات إنفاذ ومراقبة رصينة وقوية؛
- وأن يضمن قيام وكلاء النيابة بالتحقيق في قضايا العنف الجنسي والتحرش مع مراعاة العناية الواجبة، ومقاضاة كل من تثبت مسؤوليته عن ارتكاب تلك الجرائم؛
- وأن يحرص على جبر الضرر الذي تعرضت له الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس وتعويضهن بشكل ملائم، بما في ذلك توفير جميع أشكال العلاج الطبي والنفسي المطلوبة؛
- وأن يصدر تعليمات واضحة لمسؤولي أجهزة إنفاذ القانون بالتصدي كما ينبغي لمسألة مكافحة العنف والتحرش بالنساء، وأن يضمن ممارسة النساء لحقوقهن في التجمع السلمي دون خوف أو خشية على سلامتهن؛
- وبالتشاور مع الخبراء، وخصوصاً الناشطات النسويات والحقوقيات، والمحامين، والأطباء، وأخصائيي الطب النفسي، والتربويين، أن يتوصل إلى صياغة وتنفيذ استراتيجية تُعنى بالقضاء على العنف الجنسي والتحرش الذي يستهدف النساء، بما في ذلك إطلاق حملة توعوية عامة من أجل مكافحة التمييز، والعنف القائم على نوع الجنس،

والتنميط السلبي القائم على اعتبارات تتعلق بنوع الجنس؛

- وأن يوجه دعوة للمقررة الخاصة بالعنف الموجه ضد المرأة، وأسبابه وتبعاته التابعة للأمم المتحدة، لزيارة مصر، وتوجيه دعوة مماثلة لمجموعة العمل الأممية المعنية بقضية التمييز ضد المرأة في نصوص القانون وتطبيقاته؛
- وأن يحرص على حماية المرافق الطبية التي تستقبل الناجيات من العنف الجنسي من الهجوم عليها، ورفضها بالكفاءات الضرورية ومراعاة الاعتبارات القائمة على نوع الجنس في معرض تقديمها للعلاج الفعال، وبطريقة تراعي احترام حقوق الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس.
- كما تعاود منظمة العفو الدولية تأكيدها على التوصيات التالية، والتي تحت فيها الرئيس مرسى وإدراته على القيام بما يلي:
- سن أحكام قانونية جديدة تكافح العنف المنزلي، وبما في ذلك الاغتصاب الزوجي، والتحرش الجنسي، وذلك بما يتسق والتزامات مصر المترتبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- وتعديل القانون بحيث يحرص على أن يصبح تعريف مفهوم الاغتصاب الذي تنص لقوانين المصرية عليه متسقاً والقوانين والمعايير الدولية، وبحيث لا يقتصر على حصر المسألة بمجرد إيلاج العضو الذكري في المهبل وحسب؛
- وتنفيذ مقتضيات توصيات فبراير 2010 الصادرة عن لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تدعو فيها اللجنة السلطات المصرية إلى اتخاذ التدابير الضرورية في سبيل تأمين مشاركة المرأة في مختلف مراحل العملية الانتخابية؛
- والقيام بالمراجعة الشاملة للتشريعات القائمة والمقترحة المتعلقة بالأحوال الشخصية، والحرص على المساواة بين الرجال والنساء في حقوق الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث، وذلك بما يتسق والالتزامات المترتبة على مصر بموجب أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- وتعديل المواد 260 إلى 263 من قانون العقوبات بحيث تتيح إمكانية إجهاض النساء والفتيات من ناجيات الاغتصاب وسفاح المحارم، أو في حال شكل الحمل خطراً جسيماً على صحة الأم أو الفتاة؛
- وتعديل القانون رقم 126 للعام 2008 بحيث يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) في جميع الأحوال.

## الهوامش

<sup>1</sup> يتوفر تسجيل لمقطع الفيديو المصور على الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.youtube.com/watch?v=FnlC72FtznY>

<sup>2</sup> منح الرئيس مرسي نفسه صلاحيات واسعة بموجب الإعلان الدستوري الذي أُقر في 22 نوفمبر 2012، وشملت تلك الصلاحيات منع المحاكم من الطعن في قراراته. ولمزيد من المعلومات حول بواعث القلق المتعلقة بما تسبب به مرسوم مرسي الدستوري من تقويض لسيادة القانون، راجع تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في 23 نوفمبر 2012 بعنوان "مصر: التعديلات الدستورية التي أصدرها الرئيس مرسي تقوّض حكم القانون"، رقم الوثيقة (MDE 12/038/2012) والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: <http://amnesty.org/en/library/info/MDE12/038/2012/en>

<sup>3</sup> تتوفر المقاطع المصورة لشهادة هذا المتطوع على الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.youtube.com/watch?v=ok0HOQorsfA>

<sup>4</sup> راجع على سبيل المثال، تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في 11 يونيو 2012 بعنوان "مصر: ينبغي التحقيق في الاعتداءات على المحتجات"، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/egypt-investigate-attacks-women-protesters-2012-06-11>

<sup>5</sup> في يونيو 2011، وخلال اجتماع له مع الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، أقر عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، اللواء عبد الفتاح السيسي، بإخضاع المحتجزات "لفحص العذرية" في مارس من ذلك العام، وتعهد بعدم تكرار اللجوء إلى مثل ذلك الفحص مرة أخرى. كما أشار اللواء السيسي إلى أنه يُشترط في الراغبات بالالتحاق بصفوف القوات المسلحة الخضوع "لفحص العذرية". ولقد قضت إحدى المحاكم الإدارية بمصر في ديسمبر 2011 أن "فحص العذرية" الذي أُخضعت له مجموعة من النساء في مارس 2011 كان فحصاً غير قانوني، وأمرت بوقف العمل به. وأشارت المحكمة في قرارها إلى الاجتماع الذي انعقد بين منظمة العفو الدولية واللواء السيسي.

<sup>6</sup> يمكن مشاهدة إفادتها عبر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=FnlC72FtznY>

<sup>7</sup> راجع تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في 30 نوفمبر 2012 بعنوان "يحد دستور مصر الجديد من الحريات الأساسية، ويتجاهل حقوق المرأة"، رقم الوثيقة: PRE 01/590/2012، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.amnesty.org/ar/for-media/press-releases/egypt-s-new-constitution-limits-fundamental-freedoms-and-ignores-rights-wom>



منظمة العفو الدولية

International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street  
London WC1X 0DW

[www.amnesty.org/ar](http://www.amnesty.org/ar)



منظمة العفو  
الدولية